

الدرس السابع: مداخل إلى التحليل المالي

1. تعريف التحليل المالي: يعرف التحليل المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية.
2. أهداف التحليل المالي: يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثمة الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة. ويمكن بشكل عام حصر أهدافه في الجوانب التالية:
 - التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
 - معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
 - تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
 - الحكم على كفاءة الإدارة؛
 - تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
 - الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
3. المقومات الأساسية للتحليل المالي: كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به بنفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

وبناءً على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

 - ان تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية والموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملاءمة من جهة أخرى؛
 - أن يسلك المحلل المالي منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، ويستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها، ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة مايلي:
 - أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
 - أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛
 - أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل ان يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحضور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.
- 4. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي: هناك أطراف متعددة تعتمد على نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى لها كل طرف من هذه الأطراف، نذكر منها ما يلي:
 - إدارة الشركة: يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة وهذا بجانب أن نتائج التحليل تمكن الإدارة من تحديد مواقفها؛
 - المالكين والمساهمين: ففي ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم؛
 - المستثمرون والدائنون: تتم الاستفادة من نتائج التحليل من خلال معرفة قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح ومن ثمة معرفة نصيب السهم الأرباح والأرباح الموزعة؛
 - هيئة الأوراق المالية: معرفة المعلومات عن المؤسسات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق؛
 - الأجهزة الضريبية: لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية؛
 - البنوك والمؤسسات المالية: وذلك بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان.
- 5. طرق التحليل المالي: يستخدم التحليل المالي مجموعة من الطرق والي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي:
 - ✓ التحليل التطوري: يقوم التحليل التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التحليل المالي التطوري على العناصر التالية:
 - تطور النشاط: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمحلل المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط؛
 - تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الواجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق؛
 - تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية؛

- تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية؛

- تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضماناً للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

✓ التحليل المالي المقارن: يعتمد هذا التحليل على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع ، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التحليل المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءً على التغير في المحيط، خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر؛

✓ التحليل المالي المعياري: وهو امتداد للتحليل المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التحليل على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

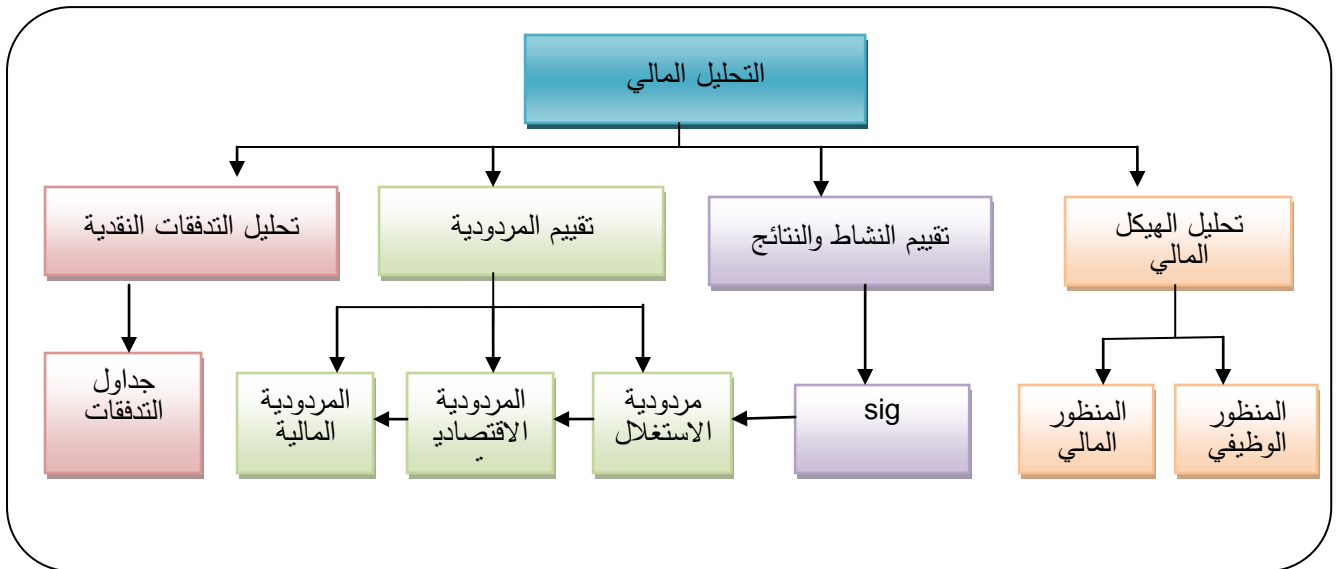
- ❖ معدل الهيكل المالي (الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدر بـ 8%؛

- ❖ نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض؛

- ❖ الديون متوسطة وطويلة الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

6. أدوات التحليل المالي: يمكن تلخيص أدوات التحليل المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: أدوات التحليل المالي



يسعي المحلل المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

- تحليل - الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل؛
- تقييم - المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل إلى ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها؛
- تحليل - التدفقات المالية: يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزين وتحديد الدورة المستولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة؛
- تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة؛
- كل هذه الأدوات وغيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ القرار، اذ تمثل الأرضية الأساسية التي تجعل المشخص يتخذ قراره استنادا الى أسس دقيقة وموضوعية.

التحليل المالي وفق منظور سيولة استحقاق

1. قائمة المركز المالي أو الميزانية

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وتقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة، وتضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.

تعرف الميزانية (أو قائمة المركز المالي) حسب القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 كالتالي: "الميزانية هي الكشف الإجمالي للأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ إقفال الحسابات." وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، فالميزانية هي مرآة عاكسه للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، وهي تبين ما لدى المؤسسة من موجودات وما عليها من مطلوبات من قبل الملاك ومن قبل الغير، ولهذا تسمى أيضا قائمة المركز المالي.

تتكون الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم. ويتم التمييز ضمن كل جانب بين العناصر الجارية وغير الجارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية، ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

1. الأصول: هي عبارة عن منافع اقتصادية مستقبلية محتملة يتم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث أو عمليات حدثت في الماضي، ويراعى في تصنيف الأصول درجة سيولة العنصر، أي قابليته للتحويل إلى نقود سائلة، حيث تصنف من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة.
- 1.1. الأصول غير الجارية (الثابتة أو غير المتداولة): وهي تمثل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة وعلى المدى الطويل، مثل الأموال العينية أو المعنوية، والتي لا يمكن تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال 12 شهرا من تاريخ إقفال الميزانية.

وتتكون الأصول غير الجارية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري على مايلي:

- التثبيات المعنوية (غير الملموسة): التثبيت المعنوي هو اصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب

ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، ويقصد بالثبتيات المعنوية تلك الثبتيات التي تحتوي على تراخيص أو إجازات الاستعمال، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية...الخ؛

_الثبتيات العينية: هي أصول عينية تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، ويفترض أن تستغرق مدة استعمالها أكثر من سنة مالية؛
_الثبتيات المالية: يقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول مالية طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة 12 شهرا.

2.1. الأصول الجارية: تعرف بالأصول غير الثابتة أو المتداولة، وهي أصول ليس لها صفة الدوام، وتشمل هذه الفئة الموجودات النقدية وشبه النقدية، ويدخل ضمن الأصول الجارية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري ما يلي:

✓ المحزونات والمنتجات قيد التنفيذ؛

✓ الحسابات المدينة: تتكون هذه الحسابات من المدينين، أوراق القبض، المبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة او من قبل المسؤولين الإداريين والموظفين نتيجة مستحقات علمهم. (ح/409 مورد مدين، ح/41 زبائن ماعدا ح/419 زبائن دائن، والحسابات 42 إلى 48 المدينة والحساب 509 مدين)

✓ الاستثمارات قصيرة الأجل: هي الاوراق المالية من أسهم وسندات شركات أخرى يمكن التعامل بها في السوق بسهولة لفترة قصيرة، ويتم الحصول عليها عادة من خلال استخدام النقد المعطل لفترة مؤقتة. وتتمثل أساسا في الحساب 50 والحسابات الفرعية له ماعدا ح/509 والمتمثل في التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة.

✓ المصروفات المدفوعة مقدما (الأعباء المقيدة سلفا): هي عبارة عن أصول تنشأ عن طريق دفع نقدية مقدما لقاء خدمات حصلت عليها، أو نتيجة تحملها التزام ما. تتمثل في ح/486؛

✓ خزينة الأصول: تشمل النقدية الجاهزة في الصندوق والبنك والحساب البريدي الجاري، وكذا الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التي تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ نقدية معلومة، وقريبة جدا من تاريخ استحقاقها (فترة الاستحقاق الأصلية 3 أشهر أو أقل) مثل أذون الخزينة والأوراق التجارية التي حان تاريخ خصمها. وتتضمن خزينة الأصول عموما الحسابات التالية: ح/51 البنك، ح/52 الاوراق المالية المشتقة، ح/53 الصندوق، ح/54 وكالات التسبيقات والاعتمادات) مدين، ح/58 والمتمثل في التحويلات الداخلية.

2_ الخصوم: تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائمة مؤجلة لفترات قادمة. وينقسم جانب الخصوم إلى ما يلي:

1-2- رؤوس الأموال الخاصة: تمثل رؤوس الأموال الخاصة الفرق الموجب بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية، وتظهر في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد، وهي مصدر للتمويل الداخلي في المؤسسة وتعرف بصافي الأصول. وهي ما يتبقى من الأصول بعد طرح الالتزامات، وتتكون مما يأتي:
أ. رأس المال: يتشكل من نوعين من الأسهم عادية و ممتازة؛

ب. الأرباح المحتجزة: تمثل رأس المال المكتسب بالمؤسسة حيث تشكل الإيرادات المتحققة من العمليات مصدرا رئيسا لها؛

ت. الاحتياطات: هي شكل من أشكال تخصيص الأرباح، وتشتمل على (الاحتياطات القانونية، الاحتياطات الاختيارية، احتياطات التوسع أو الطوارئ).

2-2- الخصوم غير الجارية (الغير متداولة): هي الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال سنة لتاريخ الاقفال للسنة المالية، تتكون الخصوم الغير الجارية من:

← القروض و الديون المدينة المالية؛

← الضرائب المؤجلة؛

← ديون مدنية أخرى غير متداولة؛

← مؤونات وإيرادات ثابتة مسبقا.

2-3- الخصوم الجارية: هي التي يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العامة وتسديدها خلال سنه من تاريخ إقفال السنة المالية، ويدخل ضمن الخصوم الجارية ما يلي:

← موردون وحسابات ملحقة؛

← ضرائب؛

← ديون أخرى؛

← خزينة الخصوم: تتمثل في تسيقات أو سلفات مصرفية جارية مدتها قصيرة جدا.

وعليه، فإن أهم حسابات الخصوم الجارية تتمثل فيما يلي: ح/40 (ما عدا ح/409 مدين)، ح/419 زبائن دائنة، ح/42، ح/43، ح/44، ح/45، ح/46، ح/48(دائن، ح/509 دائن (عبارة عن تحصيلات عن قيم منقولة للتوظيف غير محصلة)، ح/519 مساهمات مصرفية جارية.

2. بعض النقاط الهامة لفهم جيد للميزانية:

- يتم موازنة جانبي الميزانية من خلال الأرباح أو الخسائر أو ما يعرف بنتيجة الدورة، حيث تسجل دائما في جانب الخصوم، وعليه فتظهر إما بقيمة موجبة في حالة الربح أو سالبة في حالة الخسائر؛
- يظهر جانب الأصول مقسما إلى ثلاثة أعمدة بينما لا تسجل الخصوم إلا في عمود واحد، وتقابل عمود صافي الأصول، بمعنى أن الميزانية متوازنة بالقيم الصافية للأصول وليس الاجمالية، علما أن القيم الصافية للأصول عبارة عن القيم الاجمالية مطروح منها المبلغ التراكمي للاهتلاكات أو المؤونات.
- يظهر رأس المال في جانب الخصوم بالمبلغ الذي التزم الشركاء بدفعه للمؤسسة، إلا أن التشريع يسمح بعدم دفع كل المبلغ عند تأسيس الشركة، حيث يمكن سداد الباقي على مراحل 5 (سنوات مثلا)، وفي هذه الحالة يسجل المبلغ المستحق الذي لم يحصل بعد ضمن حساب رأس المال المسجل غير المدفوع وفي حالة زيادة رأس المال ، كذلك قد لا يتم دفع إلا جزء منه؛
- تعد الميزانية الختامية قبل توزيع النتيجة، ويتم اتخاذ قرار توزيعها في الجمعية العامة للمساهمين، ويتم إما توزيعها على المساهمين، أو تحويلها للاحتياطات، هذه الأخيرة تمثل إذن جانب من النتيجة التي لم يتم توزيعها على الشركاء ولكنها ملك لحملة الأسهم.
- خزينة المؤسسة (نقديتها) هي نتاج عمليات صرف المصروفات وقبض العوائد، إلا أن المحاسبة تسجل فواتير الشراء والبيع (وإن لم تسدد أو تقبض فعليا) التي على أساسها يتم احتساب نتيجة الدورة (ربح أو خسارة)، وينتج عن ذلك وجود فوارق بين النتائج التي تظهر في الميزانية، وخزيتها بسبب آجال السداد الممنوحة للزبائن والممنوحة من الموردين.

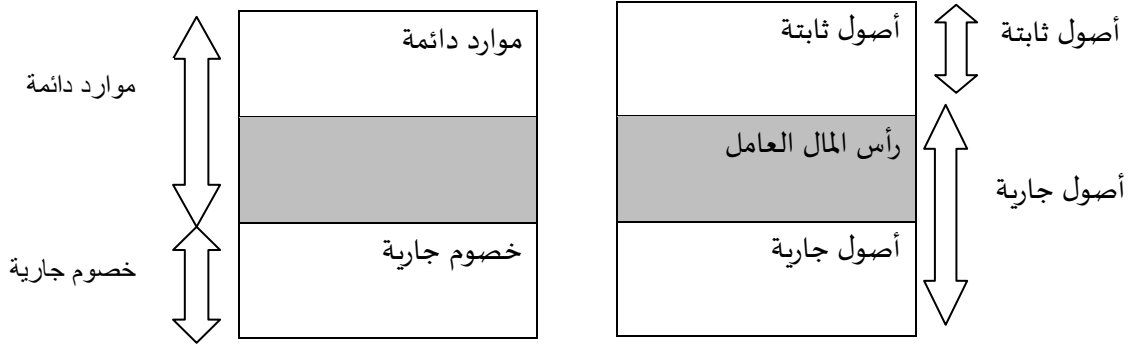
ii. أدوات تحليل الميزانية من المنظور المالي

يعتمد تحليل الميزانية من المنظور المالي على مجموعة من الأدوات، نوجزها فيما يلي:

1. تحليل مؤشرات التوازن المالي

- رأس المال العامل: يعتبر أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة لتقييم البنية المالية للمؤسسة، والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير. وهو يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول الثابتة. أو هو ذلك الجزء من الأصول الجارية غير الممول بالخصوم الجارية. والشكل الموالي يلخص ذلك:

شكل رقم 2: رأس المال العامل



ر.م.ع من أعلى الميزانية = الموارد الدائمة - الأصول الثابتة

ر.م.ع من أسفل الميزانية = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

- الاحتياجات في رأس المال العامل: تبرز ما تحتاجه دورة الاستغلال من تمويل طويل الأجل لذلك يسمى هذا

الاحتياج للتمويل باحتياجات رأس المال العامل.

إ ر م ع = (الأصول الجارية - النقدية) - (الخصوم الجارية - السلفات المصرفية)

• الخزينة الصافية

الخزينة من خلال حسابات الميزانية: خ ص = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة الناتجة عن التوازن المالي للمؤسسة: خ ص = ر م ع - إ ر م ع

2. النسب المالية في اطار تحليل سيولة/ استحقاق: تعد من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل البنية المالية للمؤسسة. إلا أن نجاعتها في إعطاء حكم موضوعي تتوقف على مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التالية:
- متوسط نسب القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة:
 - نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى إلى تحقيقها:
 - نسب مماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة وذلك بغرض معرفة اتجاه تطور الظاهرة محل الدراسة.

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
أولاً: نسب السيولة: تستعمل للحكم على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل.			
نسبة السيولة العامة (التداول)		أكبر من الواحد	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، وتعكس مستوى رأس المال العامل. ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة.
نسبة السيولة المختصرة		تتراوح بين 30% و50%	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون
نسبة السيولة الفورية		تتراوح بين 25% و35%	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية. بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية
ثانياً: نسب النشاط: تستخدم لمعرفة كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم. كلما كان دوران عناصر الأصول سريعاً كلما كان الوقت الضروري لتحويلها إلى نقدية أقل. كما تقيس درجة الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة.			
مهلة دوران الزبائن	$\frac{\text{الزبائن والحسابات المدينة المماثلة}}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}} \times 360$	لا تتجاوز عادة 90 يوماً. يجب أن تكون أقل من ائتمان الموردين	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد ما عليهم تجاهها.
مهلة دوران الموردين	$\frac{\text{الموردون والحسابات المدينة المماثلة}}{\text{المشتريات السنوية متضمنة الرسم}} \times 360$	أكبر من مهلة تحصيل الزبائن	المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تمكن من تسديد ما عليها من ديون
مهلة دوران المخزون	$\frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{المشتريات السنوية خارج الرسم (تكلفة الانتاج)}} \times 360$	مقارنتها بنظيرتها المعيارية	يقيس عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة التخزين). كما توضح سرعة بيع المنتجات.
معدل دوران الأصول		يجب مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار	يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
معدل دوران الأصول الثابتة			يقيس مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
نسبة التمويل الدائم	$100 \times \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$		يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة. ويحدد مستوى رأس المال العامل.
نسبة التمويل الخاص	$100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$		يقيس درجة تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص.
ثالثاً: نسب المديونية: تقيس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير. بمعنى أنها تقيس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة.			

يقاس درجة اعتماد المؤسسة على اموالها الخاصة في تمويلها الدائم.	أكبر من 50%	$100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الموارد الدائمة}}$	نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم
يقاس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة.	تتراوح ما بين حد أدنى 20% وحد أقصى 60%	$100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$	نسبة الاستقلالية في التمويل العام
يعكس هامش مديونية المؤسسة. يقاس حصة الاموال الدائمة الأجنبية (وبالتالي حصة الأموال الخاصة) في تمويل كل الأصول الثابتة للمؤسسة واحتياجاتها في رأس المال العامل.	بالنسبة للدائنين: 40% ديون و60% أموال خاصة. بالنسبة للمساهمين تفضيل نسب مديونية مرتفعة	$100 \times \frac{\text{ديون مالية}}{\text{موارد دائمة}}$ أو $100 \times \frac{\text{ديون مالية}}{\text{الأموال خاصة}}$ أو $100 \times \frac{\text{امجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$	نسبة السيولة الآجلة
يقاس المدة (بالسنوات) التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة وطويلة الاجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي. فهي مؤشر يقاس قدرة المؤسسة على الاستدانة.	أقل من المدة الحقيقية للتسديد	$\frac{\text{ديون متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$	نسبة القدرة على التسديد
قياس درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة. مؤشر تحكم المؤسسة في مصاريفها.	كلما كانت منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة		نسبة تغطية المصاريف المالية